الأمم المتحدة

A/64/420/Add.7

الجمعية العامة

Distr.: General
10 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٣ (ز) من جدول الأعمال المؤقت

التنمية المستدامة: تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة دينيس **ماكويد** (أيرلندا)

أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٣ من جدول الأعمال (انظر الوثيقة A/64/420). واتُّخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ز) في الجلستين ٣٤ و ٤١، المعقودتين في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوَي الصلة (A/C.2/64/SR.34 و 41).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/64/L.30 و A/C.2/64/L.65

٢ – في الجلسة ٣٤، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل السودان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين“ (A/C.2/64/L.30)، هذا نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ١٠ أجزاء، تحت الرمز A/64/420 و Add.1-9.

181209 181209 09-65006 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ١٩٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٩٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٠/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”**وإذ تأخذ في اعتبارها** جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)،

”**وإذ تشير** إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية,

”**وإذ تعيد تأكيد** دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة والهيئة الرئيسية المختصة بالبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة، الذي ينبغي له أن يراعي، في نطاق ولايته، احتياجات التنمية المستدامة للبلدان النامية،

”**وإذ تسلم** بالحاجة إلى القيام بأنشطة بيئية أكثر كفاءة في منظومة الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ ضرورة النظر في الخيارات الممكنة الكفيلة بتلبية هذه الحاجة، بوسائل منها العملية التشاورية غير الرسمية الجارية بشأن الإطار المؤسسي لأنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة،

”**وإذ تسلم أيضا** بأن الأزمات العالمية الراهنة يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشدد على ضرورة حشد تمويل كاف للتصدي للجوانب البيئية لتلك الأزمات،

”**وإذ تكرر التأكيد** على أن بناء قدرات البلدان النامية وتقديم الدعم التكنولوجي لها في الميادين المتصلة بالبيئة عنصران مهمان في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

”**وإذ تحيط علما** بتقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة المعنون ”الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة“،

”١ - **تحيط علما** بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين، وبالمقررات الواردة فيه؛

”٢ - **ترحب** بالجهود المستمرة الرامية إلى تحويل بؤرة الاهتمام من تنفيذ النواتج إلى تحقيق النتائج في حدود ميزانيته وبرنامج عمله؛

”٣ - **ترحب أيضا** بقرار تعميم خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وتؤكد على ضرورة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية وتنفيذها تنفيذا تاما من أجل تحقيق أهدافها في مجالي بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتقديم الدعم التكنولوجي لتلك البلدان؛

”٤ - **تطلب** إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، القادرين على توفير التمويل والمساعدة التقنية اللازمين، القيام بذلك من أجل مواصلة الدفع قدما بخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وتنفيذها تنفيذا تاما؛

”٥ - **تحيط علما مع التقدير** بعرض حكومة إندونيسيا استضافة الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ في بالي، إندونيسيا؛

”٦ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حسبما أوصت به المشاورة الحكومية الدولية المعنية بتعزيز القاعدة العلمية للبرنامج، بما في ذلك تدعيم القدرات العلمية للبلدان النامية، في مجال حماية البيئة، بوسائل منها توفير الموارد المالية الكافية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الاستفادة من الخبرات المكتسبة من إعداد التقييمات البيئية العالمية المختلفة، وكذلك التطورات الأخرى ذات الصلة في هذا الميدان؛

”٧ - **تكرر التأكيد** على ضرورة مواصلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء تقييمات بيئية عالمية تتسم بالشمول والتكامل والموثوقية العلمية، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، من أجل دعم عمليات اتخاذ القرار على الصعد كافة، في ضوء الحاجة المستمرة للمعلومات المستوفاة والموثوقة علميا والمهمة في مجال السياسات عن التغير البيئي في شتى أنحاء العالم، وفي هذا الصدد، تشجع البرنامج

على إجراء تقييم عالمي شامل ومتكامل يفضي إلى إعداد التقرير الخامس في سلسلة توقعات البيئة العالمية[٧]، الذي سيسترشد به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حسب الاقتضاء، في تحديد التوجهات الاستراتيجية؛

"٨ - **تطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة أن تعمم خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في أنشطتها التشغيلية على الصعيد القطري، وتدعو أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى ذلك، بهدف تعزيز عملية تنفيذ الخطة، ودعمها وتيسيرها؛

"٩ - **تؤكد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية يجب ألا تتسبب في تأخير المواجهة العالمية الضرورية لتغير المناخ وتدهور البيئة، مع مراعاة مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة وقدرات كل بلد؛

"١٠ - **تطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يوثق عرى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وأقاليمها وأقاليمها الفرعية ذات الصلة، ومع مبادرات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب من أجل وضع أنشطة مشتركة وقدرات متآزرة في الدفع قدماً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، دعما لجهود بناء القدرات والدعم التكنولوجي المبذولة في سياق خطة بالي الاستراتيجية ووفق ما جاء في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣؛

"١١ - **تكرر تأكيد** دعوتها إلى الحكومات القادرة على زيادة مساهماتها في صندوق البيئة إلى القيام بذلك؛

"١٢ - **تكرر أيضا** التأكيد على الحاجة إلى وجود موارد مالية ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشدد، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧)، على الحاجة إلى النظر في أن ترد بشكل كاف جميع التكاليف الإدارية والتنظيمية للبرنامج في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

"١٣ - **تكرر كذلك التأكيد** على أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات الضرورية بصورة فعالة إلى البرنامج وإلى غيره من أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها في نيروبي؛

"١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون 'التنمية المستدامة'، بندا فرعيا بعنوان 'تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة'".

٣ - وفي جلستها ٤١، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ’تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين‘ (A/C.2/64/L.65)، قدمته مقررة اللجنة على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.30.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على اقتراح من الرئيس، وافقت اللجنة على التنازل عن تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار A/C.2/64/L.65.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، تلا أمين اللجنة بيانا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/64/L.65.

٦ - وفي الجلسة ٤١ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/64/L.65 (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/64/L.65، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/64/L.30 بسحبه.

ثالثا – توصيات اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٩٩٧ (د – ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ١٩٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٩٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٠/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تأخذ في اعتبارها جدول أعمال القرن ٢١[(٢)] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٣)]،

وإذ تعيد تأكيد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة والهيئة الرئيسية المختصة بالبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة، الذي ينبغي أن يراعي، في نطاق ولايته، احتياجات التنمية المستدامة للبلدان النامية،

وإذ تحيط علما بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٤/٢٥ المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠٩[(٤)]، الذي أنشأ المجلس بموجبه فريقا استشاريا مؤلفا من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى، بهدف إعداد مجموعة من الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية وعرضها

---

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/64/25)، المرفق الأول.

على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لينظر فيها في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، وذلك ليقدم مساهمات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة،

وإذ تحيط علما أيضا بالتطورات المستجدة فيما يبذل على الصعيد العالمي من جهود بشأن إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والأعمال التحضيرية للمفاوضات المتعلقة بإبرام صك دولي ملزم قانونا بشأن الزئبق،

وإذ تكرر التأكيد على أن بناء قدرات البلدان النامية وتقديم الدعم التكنولوجي لها في الميادين المتصلة بالبيئة عنصران مهمان في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تحيط علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة المعنون ''الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة''[٥] ومذكرة الأمين العام بشأن ذلك التقرير[٦]،

وإذ تحيط علما أيضا بمقرر مجلس الإدارة ١٠/٢٥ بشأن منهاج حكومي دولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية،

١ - **تحيط علما** بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين[٧]، وبالمقررات الواردة فيه[٨]؛

٢ - **ترحب** بالجهود المستمرة الرامية إلى تحويل محور الاهتمام من تنفيذ نواتج إلى تحقيق نتائج في حدود ميزانيته وبرنامج عمله، وتشجع على مواصلة تعزيز تلك الجهود، وتحيط علما، في هذا الصدد، بالموافقة على برنامج عمل الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وميزانيتها؛

٣ - **تؤكد** على ضرورة مواصلة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات[٩] وتنفيذها تنفيذا تاما من أجل تحقيق أهدافها في مجالي بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتقديم الدعم التكنولوجي لتلك البلدان، وفي هذا الصدد، ترحب بقرار تعميم اعتماد الخطة لتصبح جزءا لا يتجزأ من استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛ وتدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى النظر في تعميم اعتماد الخطة في أنشطتها العامة؛ وتهيب بالحكومات

---

(٥) JIU/REP/2008/3.

(٦) انظر A/64/83/Add.1-E/2009/83/Add.1.

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/64/25).

(٨) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٩) انظر UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

وأصحاب المصلحة الآخرين، القادرين على توفير التمويل والمساعدة التقنية اللازمين، القيام بذلك من أجل مواصلة الدفع قدما بالخطة وتنفيذها تنفيذا تاما؛

٤ - **تطلب** من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يوثق عرى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمناطق والمناطق دون الإقليمية المعنية ومبادرات التعاون القائمة في ما بين بلدان الجنوب، من أجل وضع أنشطة مشتركة وبذل جهود متضافرة للدفع قدماً بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب دعما لجهود بناء القدرات والدعم التكنولوجي المبذولة في إطار خطة بالي الاستراتيجية ووفق ما جاء في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛

٥ - **تشدد** على أهمية تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بوسائل منها، على وجه الخصوص، برنامج البداية السريعة التابع له، وتدعو الحكومات والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى المشاركة الفعلية والتعاون الوثيق لدعم الأنشطة التنفيذية للنهج الاستراتيجي في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بطرق منها توفير الموارد الكافية؛

٦ - **تحيط علما مع التقدير** بعرض حكومة إندونيسيا استضافة الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ في بالي بإندونيسيا؛

٧ - **ترحب** بقرار مؤتمر الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم بأن يعقد في نفس الوقت دورة استثنائية لمؤتمر الأطراف، في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ في بالي بإندونيسيا، مباشرة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

٨ - **تؤكد من جديد**، مع الاعتراف بالجهود المبذولة والإجراءات المتخذة بهذا الشأن، الحاجة إلى تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حسبما أوصت به المشاورة الحكومية الدولية المتعلقة بتعزيز القاعدة العلمية للبرنامج، بما في ذلك تدعيم القدرات العلمية للبلدان النامية، في مجال حماية البيئة، بوسائل منها توفير الموارد المالية الكافية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الاستفادة من الخبرات المكتسبة من إعداد مختلف التقييمات البيئية العالمية، وكذلك التطورات الأخرى ذات الصلة في هذا الميدان؛

٩ - **تدرك** التحديات التي تطرحها مسألة الزئبق على الصعيد العالمي، وتحيط علما، في هذا الصدد، بالقرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين بإنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية وتكليفها بمهمة إعداد صك عالمي ملزم قانونا بشأن الزئبق[١٠]؛

---

(١٠) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/64/25)، المرفق الأول، المقرر ٢٥/٥٠.

١٠ - **تكرر التأكيد** على ضرورة مواصلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء تقييمات بيئية عالمية تتسم بالشمول والتكامل والموثوقية العلمية، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، من أجل دعم عمليات اتخاذ القرار على الصعد كافة، في ضوء الحاجة المستمرة إلى معلومات مستوفاة وموثوقة علميا وذات صلة في مجال السياسات عن التغير البيئي في شتى أنحاء العالم، وفي هذا الصدد، تشجع البرنامج على إجراء تقييم عالمي شامل ومتكامل يفضي إلى إعداد التقرير الخامس في مجموعة تقارير التوقعات البيئية العالمية[(١١)]، الذي ينبغي أن يحدد، حسب الاقتضاء، التوجهات الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

١١ - **تشدد** على ضرورة مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال إبراز أهمية البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وترحب باستمرار مشاركة البرنامج النشطة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق إدارة البيئة، وكذلك في عملية وحدة الأداء للأمم المتحدة على المستوى القطري؛

١٢ - **ترحب** بزيادة التبرعات لصندوق البيئة، وتكرر تأكيد دعوتها إلى الحكومات التي بوسعها زيادة تبرعاتها للصندوق إلى القيام بذلك؛

١٣ - **تكرر أيضا التأكيد** على الحاجة إلى وجود موارد مالية ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشدد، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، على الحاجة إلى النظر في إدراج جميع التكاليف الإدارية والتنظيمية للبرنامج في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

١٤ - **تكرر التأكيد أيضا** على أهمية وجود مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وتطلب من الأمين العام أن يبقي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات الضرورية بصورة فعالة إلى البرنامج وإلى غيره من أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها في نيروبي؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، بندا فرعيا بعنوان ''تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة''.

---

(١١) المرجع نفسه، المقرر ٢٥/٥٠.